

مجلة الشرق الأوسط

تصدر عن جامعة عين شمس

العدد الثاني – يناير 1975

المصالح اليابانية في الشرق الأوسط

الدكتور رؤوف عباس حامد، المدرس بكلية الآداب، جامعة القاهرة

اليابان حديثة العهد بالإهتمام بالشرق الأوسط باعتباره مصدرا للموارد الطبيعية وحقلا خصبا لإستثمار رؤوس الأموال. إذ يعود اهتمام اليابان بالمنطقة إلى أواخر الخمسينات من هذا القرن؛ حين بدأت المصالح البترولية اليابانية تنمو بسرعة بالغة. وربما كان السبب في ذلك أن الشرق الأوسط لم يكن يمثل منطقة ذات أهمية إستراتيجية بالنسبة لليابان لبعده الشاسع عن جنوب شرقى آسيا مجال التوسع الطبيعي للإمبريالية اليابانية قبل الحرب العالمية الثانية؛ كما أن عدم بروز أهمية الشرق الأوسط كمصدر للموارد الطبيعية قبل أواخر الثلاثينات جعل بلاده بمبأى عن الإحتكارات الرأسمالية اليابانية التي ركزت إستثماراتها في شرق وجنوب شرق آسيا.

وكما كانت الحرب العالمية الثانية حدا فاصلا بين مرحلتين متباينتين من مراحل التطور الإقتصادي والاجتماعي والسياسي لليابان؛ فإن المصالح اليابانية في الشرق الأوسط كانت ذات طابع يختلف تماما قبل الحرب العالمية الثانية عنه بعدها؛ كما لعبت التطورات المفاجئة التي شهدتها المنطقة والعالم نتيجة حرب أكتوبر 1973 دورا بارزا في توجيه المصالح اليابانية بل وترشيدها.

فقد كان إهتمام اليابان بالشرق الأوسط قبل الحرب العالمية الثانية محدودا للغاية؛ فلم تكن المنطقة تعد سوقا هاما للبضائع اليابانية بالقياس بسوق شرق وجنوب شرقى آسيا وسوق أوربا؛ كما أن أهمية المنطقة كمورد رئيسي للبترول لم تكن قد برزت بالقدر الذي أصبحت عليه بعد الحرب. لذلك كان حجم الإستثمارات اليابانية في بلدان الشرق الأوسط محدودا للغاية يقتصر على وجود بعض الوكالات التجارية بإيران وتركيا ومصر.

وكانت مصر تعتبر أكثر بلاد المنطقة أهمية بالنسبة لليابان نتيجة وجود قناة السويس التي كانت شريانا –عندئذ– بالنسبة للتجارة اليابانية تصل عبره إلى أوربا؛ ولذلك إفتحت اليابان أول قنصلية لها في الشرق الأوسط ببور سعيد عام 1920؛ ثم افتتحت قنصلية أخرى بعد ذلك التاريخ بست سنوات بميناء الإسكندرية نتيجة إتساع تجارتها –نسبيا– مع مصر التي كانت تستورد منها القطن؛ وإن كان القطن المصرى –عندئذ– يمثل جانبا ضئيلا من واردات القطن اللازم لصناعة النسيج اليابانية فهو يأتى في المرتبة بعد القطن الهندى والقطن الجاوى الذي إحتل أهمية خاصة في صناعة المنسوجات القطنية اليابانية.¹ وقد أنشئت بعض الوكالات التجارية بالإسكندرية فيما قبل الحرب العالمية الثانية تعمل على تسويق المنسوجات والبضائع اليابانية وإستيراد القطن المصرى.

وشهدت الثلاثينات محاولة لإقامة مركز تجارى يابانى في البحرين بالخليج العربى؛ فتأسس عدد من الوكالات التجارية اليابانية؛ وكانت "الشركة اليابانية-الإيرانية" تعد اهم الشركات العاملة في البحرين ووافقت الحكومة البريطانية –التي كانت تملك زمام أمور الخليج العربى عندئذ– على نشاط تلك الشركة؛ ولكنها إعتضت على تأسيس وكالة لشركة البواخر اليابانية حتى لا يتزايد عدد اليابانيين ومن ثم النفوذ اليابانى بالمنطقة. لذلك كان النشاط التجارى اليابانى موضع رقابة صارمة من جانب السلطات البريطانية بالخليج.²

وعندما برزت أهمية الخليج العربى كمصدر للبترول الخام؛ وتسابقت شركات البترول البريطانية والأمريكية للحصول على إمتيازات التنقيب والإستغلال من شيوخ المنطقة؛ أرادت اليابان أن تتال نصيبا من تلك الإمتيازات فتأسست في طوكيو عام 1938 شركة تحمل اسم "شركة الزيت العربية Arabian Oil" " برأس مال قدره 25 ألف مليون ين للتنقيب عن البترول في الخليج العربى. وفي نفس الوقت قدمت الحكومة اليابانية عرضا إلى ابن سعود عن طريق مفوضيها بالقاهرة للحصول على إمتياز للتنقيب عن البترول في منطقة الإحساء؛ ولكن ابن سعود رفض الموافقة على منح الإمتياز للشركة اليابانية، فقد كان يفضل المصالح الأمريكية على غيرها، ومن ثم منح إمتيازات التنقيب عن البترول في الإحساء للأمريكيين.³ ولعل مرد ذلك إلى إعتقاده أن أمريكا ليست لها مطامع سياسة بالمنطقة؛ وخشيته من عاقبة تسلل المصالح

¹ K. Seki : The cotton Industry of Japan , Tokyo 1956 , pp. 15-16

² جمال زكريا قاسم ، الخليج العربى ، دراسة لتاريخ الإمارات العربية 1914-1945 ، القاهرة 1973 ص 241-242

³ Foreign Affairs Association of Japan : Japan and the World Resources , Tokyo 1938 , p.10

اليابانية إلى بلاده لما قد يترتب على ذلك من متاعب سياسية، وخاصة أن أطماع اليابان التوسعية بدت واضحة للعيان منذ أزمة منشوريا وما أعقبها من تطلع اليابان إلى مد سيطرتها إلى بلاد جنوب شرقي آسيا.

ومالبتت اليابان أن خاضت غمار الحرب العالمية الثانية، واحتلت بعض بلاد جنوب شرقي آسيا، وإنصرفت عن التفكير في منطقة الخليج العربي. وأسفرت الحرب عن هزيمة اليابان وما نتج عن ذلك من تدمير المؤسسات الاقتصادية ووقوع البلاد تحت الإحتلال، وإلزام الحلفاء لها بدفع تعويضات مالية كبيرة لبلاد جنوب شرق آسيا التي قاست من ويلات الحرب، وكانت هدفا للتوسع الياباني.

وشغلت اليابان بإعادة بناء إقتصادها القومي خلال سنوات ما بعد الحرب في إطار الحدود والقيود التي فرضها الحلفاء على بعض فروع الصناعة ذات الطابع الإستراتيجي، ولذلك تعثرت الجهود التي بذلت لإعادة بناء الإقتصاد القومي في النصف الثاني من الأربعينات، حتى حدث تغير فجائي في السياسة الأمريكية الخاصة بالشرق الأقصى نتيجة تدهور العلاقات مع الإتحاد السوفيتي ونجاح الشيوعية في الصين. فقد تحققت الولايات المتحدة الأمريكية من ضرورة خلق ظروف صالحة لإعادة النشاط الإقتصادي الياباني إلى ما كان عليه قبل الحرب حتى تصبح اليابان قادرة على خدمة المصالح الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة دون أن تتكلف الولايات المتحدة الأمريكية معونات إقتصادية كبيرة تقدمها لليابان وتشكل عبئا على دافع الضرائب الأمريكي.

لذلك ركزت سلطات الإحتلال جهودها على إعادة بناء الإقتصاد الياباني وبدأ الإنتاج الصناعي يتزايد بصورة ملحوظة منذ عام 1949، بينما بلغ الإنتاج الزراعي مستوى ما قبل الحرب العالمية الثانية. وكانت الحرب الكورية التي شب أوراها في يونيو 1950 فاتحة خير على الصناعة اليابانية التي إتسع حجم وقيمة إنتاجها لتلبية حاجة قوات الأمم المتحدة، حتى أصبح الإنتاج الصناعي يفوق ما كان عليه قبل الحرب. كما أثرت الحرب الكورية على علاقة اليابان بالغرب، فقدمت دليلا على أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه اليابان كقاعدة هامة للقوات الأمريكية في المحيط الهادي، وانعكس ذلك على إتفاقية السلام والأمن التي وقعها الحلفاء مع اليابان في ربيع 1952 واستعادتها اليابان بمقتضاها السيادة على أراضيها وسمحت للحلفاء بالاحتفاظ بقواعد عسكرية على أراضيها وتحدد حجم قوة الدفاع اليابانية. وقد ترتب على هذه الظروف السياسية تطورات إقتصادية ذات بال، إذ إستفادت من ضآلة حجم الإنفاق العسكري في تدعيم البناء الإقتصادي القومي، وما كاد يحل عام 1953 حتى كان الإنتاج الصناعي الياباني يزيد مقدار 50% عما كان عليه قبل الحرب العالمية الثانية. وانطلق النمو الإقتصادي بمعدلات هائلة حتى استعادت اليابان قوتها الإقتصادية كاملة بحلول عام 1957.⁴

وتعطى الإحصائيات الخاصة بإستهلاك الطاقة دلالة واضحة على مدى اتساع نطاق الصناعة اليابانية في أواخر الخمسينات، فقد كان إنتاج الفحم في اليابان بعد الحرب أقل بكثير من إنتاجها في الثلاثينات، وكان عليها أن تعتمد على الإستيراد بصورة رئيسية. وكما حدث في الأقطار الصناعية الأخرى أصبح البترول مصدرا هاما للطاقة في اليابان، ففي عامي 1958-1959 بلغت وارداتها من البترول الخام والمواد البترولية أربعة أضعاف ما كانت عليه عند منتصف الثلاثينات وزادت الطاقة الكهربائية الناتجة من محطات توليد الكهرباء من 30 مليون كيلوات ساعة في 1937 إلى 73 مليونا في 1956 إلى 99 مليونا في 1959 وبلغت نسبة إستهلاك الفحم في توليد الطاقة في ذلك العام 38%، ومساقط المياه 28%، والبترول 30%. وأخذت نسبة إستهلاك الفحم تقل تدريجا حتى بلغت 15% في عام 1971 وذلك لحساب البترول الذي إزدادت الحاجة إليه تدريجا- كمصدر للطاقة ثم كمادة خام تدخل في صناعة البتروكيماويات والألياف الصناعية التي إزدهرت في الستينات، وحتى أصبح البترول يشكل 73% من إحتياجات اليابان إلى الطاقة في عام 1971⁵ وجر ذلك اليابان إلى التفكير في تأمين مصدر الإمداد بالبترول والحصول على نصيب من المصالح البترولية بدلا من الإعتدال الكامل على الشركات الغربية في سد حاجة البلاد إلى البترول، فبدأت تحصل على إمتيازات التنقيب عن البترول في جنوب شرقي آسيا والشرق الأوسط، وكانت المصالح اليابانية في بترول الشرق الأوسط هي قاعدة استثماراتها في المنطقة.

وكانت منطقة الخليج العربي مركز جذب للإستثمارات اليابانية التي سعت لنيل نصيب من إمتيازات التنقيب عن البترول في المنطقة المحايدة، فتقدمت "شركة الزيت العربية Arabian Oil" إلى الحكومة السعودية في عام 1957 للحصول على إمتياز البحث عن البترول في المناطق المغامرة off-shore بالمنطقة المحايدة، فوافقت السعودية على أن تمنح الشركة إمتيازاً لمدة أربعين عاما في القسم غير المحدد الخاص بها من المنطقة. ثم مالبت هذه الشركة أن دخلت في العام التالي

⁴ J.B.Cohen : Japan's Post-war Economy , U.S.A. 1958, pp.25-28

والمزيد من التفاصيل حول إعادة بناء الإقتصاد القومي في اليابان بعد الحرب العالمية الثانية راجع :

G.C. Allen : Japan's Economic Recovery , London 1958

⁵ R.B. Hall : Japan , Industrial Power of Asia , U.S.A. 1963, pp.54-70

حول أرقام إستهلاك الطاقة باليابان في عام 1971 راجع.

Japan External Trade Organization (JETRO) : white Paper on Intenational Trade , Japan 1972, pp.100-112.

في منافسات حادة مع شركات بترولية أخرى من أجل إستكمال إمتيازها في المنطقة المحايدة عن طريق الحصول على إمتياز للتنقيب عن البترول وإستغلاله في المناطق المغمورة بمياه البحر من الكويت، وقد تحقق ذلك في يوليو 1958 حين وافق شيخ الكويت على منح الإمتياز للشركة، ونص الإتفاق على أن النفط المنتج من منطقة الإمتياز يعد منتجا بالتساوي بين السعودية والكويت بإعتبارهما يشتركان مناصفة في الموارد الطبيعية والنفطية في المنطقة المحايدة، وتمارس الشركة عملياتها الإستغلالية في المناطق البحرية الملاصقة لشاطئ المنطقة المحايدة والتي تقع على مسافة تزيد عن ستة أميال من سواحل جزيرتي فارو وأم المرادم، ومدة الإمتياز أربعة وأربعين عاما ونصف. ولعل الإعتقاد بوجود النفط في المناطق المغمورة والذي تأكد بنجاح شركة أرامكو في العثور على البترول في المناطق البحرية المجاورة لشواطئ السعودية الشرقية كان مشجعا لليابان على إختيار المنطقة المحايدة نقطة إنطلاق لعمليات التنقيب عن البترول.

وإبتدعت شركة الزيت العربية نظاما جديدا لمشاركة الدولتين المضيفتين رأس مال الشركة ولتقسيم الأرباح بين الشركة والدولتين المضيفتين، فأشركت السعودية والكويت في رأس مال الشركة بنسبة 10% لكل منها، وأعطت للدولتين حق تعيين ثلث أعضاء مجلس الإدارة، وأن تكون مراقبة حسابات الشركة عن طريق لجنة مؤلفة من ممثلين للدولتين المضيفتين والشركة، وتعهدت الشركة بعدم التدخل في الشؤون السياسية، وقيلت أن يكون نصيب السعودية 56% من الأرباح ونصيب الكويت 57%، ولا تستثنى الشركة من دفع ضريبة الدخل للدولتين، وتعهدت بعدم بيع إنتاجها للدول المعادية، وأن يتم تقدير الأرباح على أساس الإنتاج والتسويق معا، وأن تدفع الشركة لشيخ الكويت ربعا سنويا قدره مليون ونصف مليون دولار يضاف إليها مليون آخر عند إكتشاف البترول وخمسة ملايين عندما يصل الإنتاج إلى 50 ألف برميل يوميا. ويشبه إمتياز الشركة مع السعودية إمتياز الكويت بهذا الصدد مع اختلاف طفيف في تقسيم العائدات والربيع السنوي. وأبدت الشركة إستعدادها لإعادة النظر في نصوص الإمتياز إذا حصلت إحدى دول منطقة الشرق الأوسط على نسبة أعلى من النسبة المنصوص عليها في الإمتياز الخاص بها.⁶

وتضمن عقد شركة الزيت العربية المبرم مع الكويت تعهدات قطعتها الشركة على نفسها بإقامة معهد بالكويت على نفقة الخاصة يتولى إجراء البحوث والدراسات الخاصة بالموارد الطبيعية، والعمل على إيجاد حل لمشكلة إمداد الكويت بمياه الشرب، وأن تقوم بإنجاز ما تكلفها به حكومة الكويت من دراسات خاصة بالنشاط الإقتصادي، وان تتيح للحكومة فرصة إستخدام ناقلاتها بشروط أحسن من تلك التي تقدمها الشركات الأخرى.⁷

وإذا كان دخول الإستثمارات اليابانية إلى المنطقة ومشاركتها المصالح البترولية العالمية يعد تطورا جديدا فإن إمتياز شركة الزيت العربية كان يمثل تطورا هاما في علاقة الشركات المستغلة بالدول المضيفة إذ تم -لأول مرة- رفع حصة الدول المضيفة إلى أكثر من 50% من الأرباح، وهو ما كانت تتحاشاه الشركات الغربية العاملة بالمنطقة، كما حصلت الدول المضيفة على نوع من الإشراف على أمور الشركة لم توفرها لها عقود الإمتياز المبرمة مع الشركات الغربية، هذا بالإضافة إلى إبتداعها مبدأ المشاركة المالية من جانب البلدان المضيفة. ولعل الفائدة التي حققها ذلك النظام أدت بمنظمة الدول المصدر للبترول OPEC إلى التوصية بتطبيق نظام المشاركة على الشركات الإحتكارية الكبرى بعدما لوحظ أن هذه الشركات تخفض الإنتاج في منطقة وتزيده في منطقة أخرى حسب مصالحها،⁸ وقد أصبح هذا المبدأ سائدا بين دول الخليج المنتجة للبترول حتى وصلت نسبة المشاركة في رأس مال الشركات 60% كما هو الحال بالنسبة لشركة أرامكو والسعودية بعد حرب أكتوبر 1973.

ولكن الشروط السخية التي تضمنها إمتياز شركة الزيت العربية كانت مجرد براءة إستغلال للمصالح البترولية اليابانية تنشأ من ورائه موزعا لقدمها بين الإحتكارات العالمية، لأن الشركات اليابانية لم تلتزم بتلك المبادئ عند تعاملها مع بلاد الخليج العربي الأخرى وغيرها من بلدان الشرق الأوسط، فقد حصلت "شركة بترول قطر" على إمتياز من حاكم قطر في 20 مارس 1969 لم يراع فيه الأخذ بمبدأ المشاركة. فقد دفعت هيئة البترول الحكومية اليابانية 14,9% من رأس المال، بينما غطت الإحتكارات البترولية اليابانية 85,1% (بقية رأس المال) ومدة إمتياز الشركة 35 عاما قابلة للمدة عشر سنوات أخرى، على أن يكون نصيب حكومة قطر 50% من الأرباح عند العثور على البترول بكميات تجارية.

كذلك حصات "شركة بترول أبو ظبي" على إمتياز من حاكم أبو ظبي في ديسمبر 1967 لمدة 45 عاما وساهمت هيئة البترول الحكومية اليابانية بـ 20% من رأس المال، بينما ساهمت ثلاثة من شركات البترول اليابانية في رأس المال بنسبة 73,3% وهذه الشركات هي: شركة دايكوي Daikoy وشركة ماروزن Maruzen وشركة نيكو Nikko، وقامت بعض الشركات اليابانية الصغرى بتغطية بقية رأس المال. وتعهدت الشركة بتخصيص 50% من العائدات لحكومة أبو ظبي.

وتكونت شركة أخرى للتنقيب عن البترول في أبي ظبي حصلت على إمتيازها في مايو 1968 عرفت باسم "شركة بترول الشرق الأوسط" تمولها هيئة البترول الحكومية اليابانية بنسبة 46%، وقامت شركة ميتسو ببشي Mitsubishi

⁶ جمال زكريا قاسم، الخليج العربي، دراسة لتاريخه المعاصر 1945-1971، معهد البحوث والدراسات العربية 1974، ص 425-427.

⁷ Asian Recorder, New Delhi, May 17-28, 1958, Vol IV ; No.21

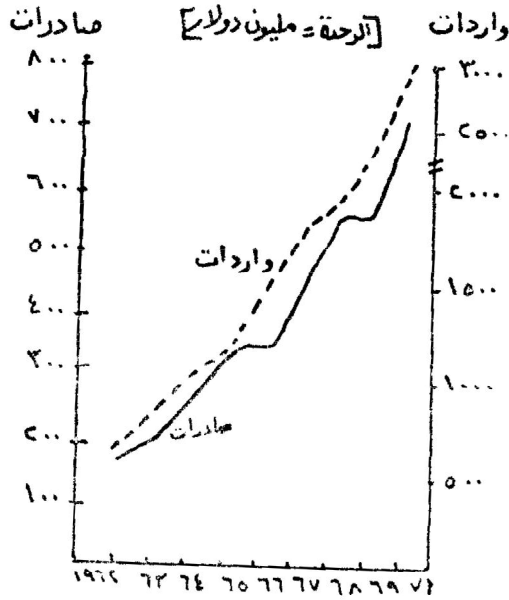
⁸ جمال زكريا قاسم - المصدر السابق، ص 417، 428.

بتغطية بقية رأس المال، ومدة الإمتياز 35 عاما، على أن يكون نصيب حكومة أبو ظبي نصف عائدات البترول عند إنتاجه بكميات تجارية.

وبحلول عام 1970 أخذت المصالح البترولية اليابانية تتضامن مع المصالح البترولية الغربية في تأسيس شركات مشتركة تعمل بالمنطقة، فتأسست "شركة بندق للزيت Bندوق oil" في سبتمبر 1970 برأس مال بريطاني - فرنسي - ياباني مشترك للتغيب عن البترول في أبو ظبي، ومثلت المصالح البريطانية في تلك الشركة "شركة البترول البريطانية BP" والمصالح الفرنسية "شركة البترول الفرنسية CFP" والمصالح اليابانية "شركة جودو Godo". وقامت كل واحدة من تلك الشركات بتغطية ثلث رأس المال، ويسرى الإمتياز الذي حصلت عليه الشركة لمدة 65 عاما. كذلك تأسست "الشركة الإيرانية - اليابانية للبترول Iran- Nippon petroleum" برأس مال أمريكي - ياباني مشترك، ولا تختلف شروط الإمتياز الذي حصلت عليه الشركة في مايو 1971 عن غيرها من شروط الإمتيازات التي منحت للشركات اليابانية في المنطقة الشرق الأوسط.

وتعد "شركة الزيت المصرية Egypt oil" أقل الشركات اليابانية العاملة في حقل إنتاج البترول من حيث الأهمية، فقد تكونت هذه الشركة في مايو عام 1970 برأس مال دفعت معظمه (60,2%) الإحتكارات البترولية اليابانية، وغطت الباقي هيئة البترول الحكومية اليابانية، وحصلت الشركة على إمتياز من الحكومة المصرية لمدة ثلاث سنوات يتم خلالها التنقيب عن البترول، يعقبها حق استغلال البترول لمدة 15 سنة قابلة للمدة خمس سنوات أخرى، على أن تحصل الحكومة المصرية على 50% من الأرباح عند إكتشاف البترول بكميات تجارية، ولم تتجاوز بعد أعمال هذه الشركة مرحلة التنقيب.⁹

وبذلك أصبحت المصالح البترولية اليابانية في الشرق الأوسط ممثلة في سبع شركات، وفي فترة زمنية وجيزة لا تزيد عن أربعة عشر عاماً (1957-1971) أصبحت خلالها منطقة الشرق الأوسط المصدر الرئيسي للبترول اللازم للصناعة اليابانية، فاليابان لا تملك موارد بترولية كافية، إذ يوجد بها 3800 بئر للبترول تنتج أقل من نصف مليون طن في العام، بينما بلغت واردات اليابان في عام 1971 من البترول الخام 222,5 مليون كليو لتر، وقد ترتب على ذلك الوضع أن أصبحت الصناعة اليابانية تعتمد في 99,2% من حاجتها إلى البترول على الإستيراد من الخارج، يأتي 82,7% منها من منطقة الشرق الأوسط (40% فقط من هذه الكمية تنتجها الشركات اليابانية التي تعمل بالمنطقة بينما تقدم الباقي الإحتكارات البترولية العالمية) 14,4% من جنوب شرقي آسيا، 1,9% من أفريقيا (مصر والجزائر وليبيا).¹⁰ ويبين هذا بجلاء مدى أهمية منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للإقتصاد الياباني، كما يفسر حرص الإحتكارات اليابانية على الفوز بنصيب لا بأس به من المصالح البترولية في المنطقة في تلك الفترة الزمنية الوجيزة.



(شكل 1)

وانعكس هذا الإهتمام بالبترول على حجم ونوعية التجارة اليابانية مع بلاد الشرق الأوسط، فعلى حين إقتصرت واردات اليابان على البترول والمواد الخام بصفة عامة، كانت صادراتها إلى دول المنطقة تتمثل في المواد الغذائية والمنتجات الصناعية الخفيفة كالألياف الصناعية والمنسوجات التي تدخل تلك الألياف في صناعتها والمنسوجات القطنية، والكيماويات، والمعادن والمصنوعات المعدنية، والحديد والصلب (الذي يذهب معظم الصادر منه إلى إسرائيل)، والسلع الهندسية كالآلات الميكانيكية والكهربية والإلكترونية، ووسائل النقل.¹¹

ومن الملاحظ أن حجم التجارة بين اليابان وبلاد الشرق الأوسط ينطوى على وجود فرق شاسع بين حجم كل من الواردات والصادرات من حيث القيمة على نحو ما يوضحه الرسم البياني (رقم 1) الذي يوضح إجمالي الصادرات والواردات خلال السنوات العشر التي بلغت فيها التجارة اليابانية ذروتها (1962-1971) ويستنتج منه أن قيمة الواردات اليابانية من المنطقة تبلغ ما يتراوح بين ثلاثة وأربعة أضعاف قيمة الصادرات إلى المنطقة، ويتضح ذلك

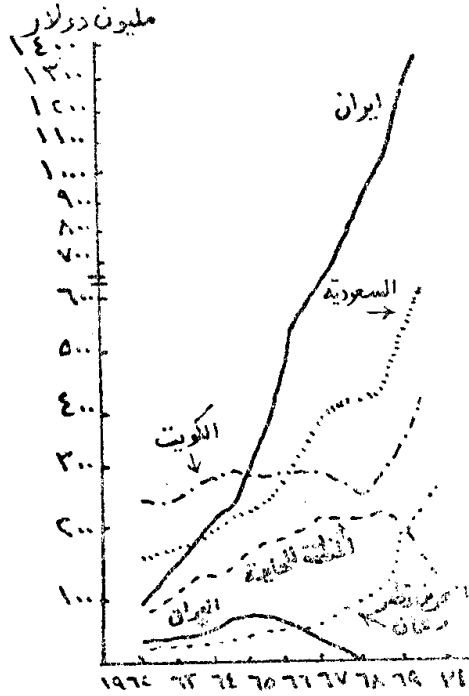
⁹ فيما يتعلق بالمصالح البترولية اليابانية بالمنطقة، رجعنا إلى "الكتاب السنوي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا" الذي يصدره سنويا معهد دراسات الشرق الأوسط بطوكيو باللغة اليابانية، وقد تضمن عدد 1973 حصراً تفصيلياً كاملاً للإستثمارات اليابانية في قطاع البترول، وساعدني في الرجوع إليه الأستاذ نوتاهارا المحاضر بجامعة طوكيو للدراسات الأجنبية. انظر :

Institute for Middel Eastern Studies : Chuto Kita Afurika Nenkan ,Tokyo 1973 nenban , pp.98-119.

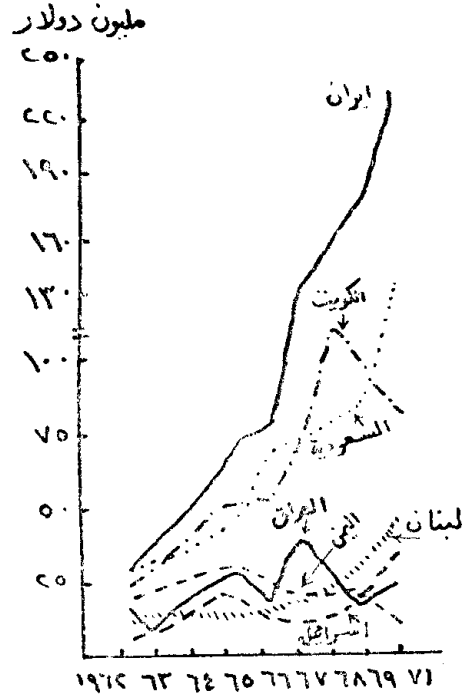
¹⁰ JETRO : White Paper on International Trade ,Japan 1972,p.112

¹¹ .Ibid,p.144

بجلاء من الرسم البياني (رقم 2) الخاص بالصادرات إلى بلدان المنطقة، والرسم البياني (رقم 3) الخاص بالواردات من منطقة الشرق الأوسط في الفترة الزمنية ذاتها، وهي تمثل ذروة المصالح اليابانية بالمنطقة، حيث أصبح الشرق الأوسط يأتي في المرتبة الثالثة كمصدر للمواد الخام اللازمة للصناعة اليابانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية وجنوب شرق آسيا،¹² وأصبح أى خلل يطرأ على واردات البترول من المنطقة يهدد الإقتصاد اليابانى بالخطر.



(شكل ٣)



(شكل ٢)

لذلك حاولت اليابان أن تقلل من إتمادها على المنطقة كمصدر رئيسى للبترول عن طريق زيادة إستثماراتها البترولية فى أندونيسيا حيث تتوفر نوعية من البترول أجود من بترول الشرق الأوسط الذى يحتوى على نسبة عالية من الكبريت، ولكن حجم الإنتاج البترولى فى أندونيسيا لا يكفى لتحقيق الإستغناء الجزئى عن بترول الشرق الأوسط، ولذلك ستظل اليابان لسنوات طويلة تعتمد على هذه المنطقة فى إمداد صناعاتها بالبترول. وتوجه اليابان أيضا إلى التوسع فى إستثمار رؤوس الأموال فى مشروعات التنقيب عن البترول فى الصين وخاصة بعد ما عادت العلاقات الطبيعية بين البلدين، وكذلك فى سيبيريا وبلدان أوروبا الشرقية، فى محاولة لتقليل الإتماد على بترول الشرق الأوسط. ولكن التوسع فى هذا المجال تعترضه صعوبات جمة: سياسية وإقتصادية وفنية. كما أن إمكانية الإختيار بين منطقة وأخرى ليست بالأمر السهل فى الظروف الراهنة التى يواجهها العالم الذى بدأت تهدده أزمة الطاقة مع مسهل السبعينات.

ولعل هذه الظروف هى التى دفعت الإقتصاديين اليابانيين إلى حث الحكومة على أن تضع سياسة ثابتة بعيدة المدى مع الدول صاحبة الموارد الطبيعية اللازمة لليابان، فنصحوا الحكومة بأن "تعمل على معاونة هذه البلاد على تطوير سبل الإستفادة من مواردها الطبيعية عن طريق مدها برؤس الأموال والخبرات الفنية، ويجب أن تراعى اليابان الشعور القومى لتلك البلاد، فتعمل جاهدة على مساعدتها فى تطوير إقتصادها الوطنى بصورة جدية، فإذا كانت تلك الدول تتطلع إلى تصنيع مواردها الطبيعية فإن على اليابان أن تستجيب لتلك الرغبة، وأن تكون بعيدة النظر فى تقدير مصالح الدولة المضيفة ومصالح الصناعة اليابانية وقدراتها الإنتاجية فى إطار سياسة إقتصادية دولية..."¹³

وعبرت وزارة الخارجية اليابانية عن نفس الإتجاه فى تقرير أعدته فى يونيو 1971 بعنوان "مجرى الإستثمارات اليابانية فى الشرق الأوسط فى عام 1970"، بدأ بمقدمة ركزت على أهمية الشرق الأوسط كمخزن للبترول يحتوى على نحو 70% من الاحتياطى العالمى، وبين أن اليابان تعتمد فى 90% من حاجها للبترول على الشرق الأوسط، وأشار إلى أن العالم مقبل على أزمة طاقة، لذلك على اليابان أن لا تصرف جهودها إلى إستخراج البترول فى الشرق الأوسط والحصول على المزيد من إمتيازات التنقيب والإستغلال فحسب، بل يجب أن تركز جهودها على التعاون الفنى والإقتصادى مع بلاد المنطقة على المدى البعيد حفاظا على مصالحها الحيوية.

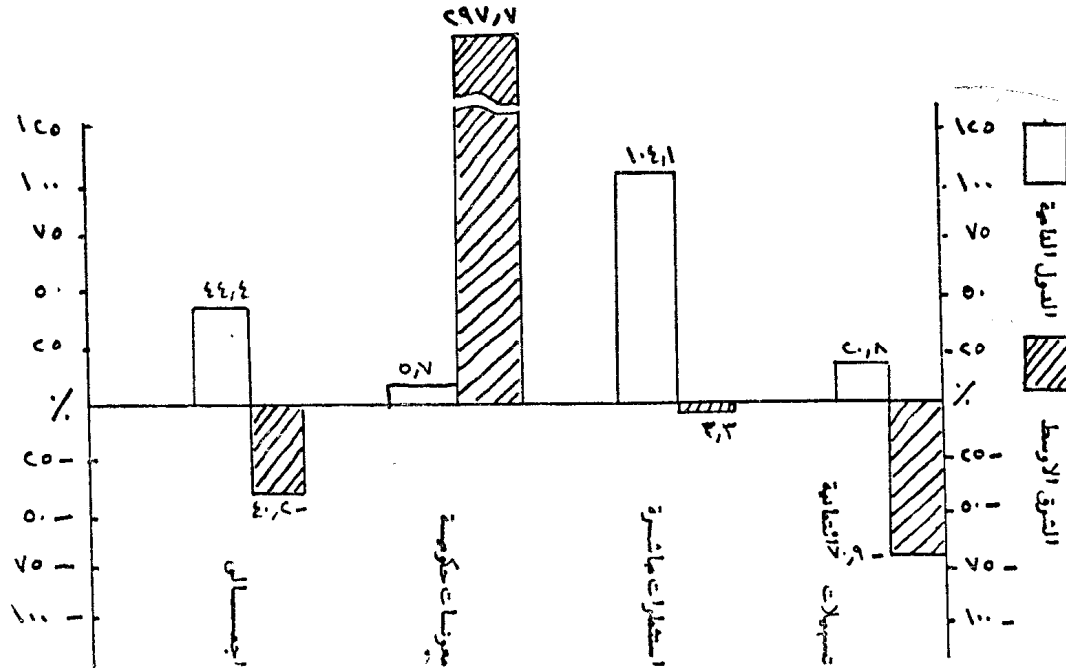
¹² JERTO: Foreign Trade of Japan , Tokyo 1971, p.33

¹³ .Ibid, p. 32

وتضمن التقرير بيانا تفصيليا عن مجالات الإستثمارات اليابانية في الشرق الأوسط حددت على نحو التالي :

- أولا - المعونات الحكومية : وهي تتمثل في قيمة المعونات التي تقدمها الحكومة اليابانية للدول النامية ومن بينها دول الشرق الأوسط، وتكون على شكل تعاون ثقافي أو فني أو ما شابه ذلك.
- ثانيا - استثمارات مباشرة : وهي تتمثل في رؤوس أموال الشركات التي تعمل بالمنطقة.
- ثالثا - إستثمارات غير مباشرة : ويقصد بها التسهيلات الائتمانية والقروض التي تقدمها اليابان لدول المنطقة من خلال إتفاقيات خاصة تعقد لهذا الغرض.

وتبين من دراسة الإستثمارات اليابانية في الدول النامية عام 1970 أنها قد زادت بقدر 44,4% عنها في عام 1969، بينما نقصت في منطقة الشرق الأوسط بقدر 40,2% في الفترة ذاتها. وفي تحليلية لدوافع هذا العجز ذكر التقرير أنه بينما زادت المعونات الحكومية المقدمة لدول الشرق الأوسط بقدر 297,7%، كانت الإستثمارات المباشرة أميل إلى الثبات النسبي وإن كان ثمة نقص طفيف نسبته 3,3% عما كان عليه الحال في عام 1969. ونقصت التسهيلات الائتمانية والقروض المقدمة لدول المنطقة بنسبة 70,9% عن العام السابق وأشار التقرير إلى أن السبب في ذلك يرجع إلى أن معظم التسهيلات الائتمانية التي قدمت إلى بلدن الشرق الأوسط كانت قروضا محدودة القيمة لمدة زمنية قصيرة وتم تسديد جانب كبير من أفساطها بالفعل لذلك بدا الرقم متواضعا بالنسبة للرقم الخاص بالدول النامية عموما التي زادت التسهيلات الائتمانية المقدمة لها بنسبة 20,8% عن العام السابق (انظر الرسم البياني رقم 4).



(شكل 4)

المصدر: تقرير عن مجرى الإستثمارات اليابانية في الشرق الأوسط عام 1970، إعداد وزارة الخارجية اليابانية (للتداول الخاص باللغة اليابانية)، يونيو 1971: ص 11.

وإنتهى التقرير إلى ضرورة تركيز الإهتمام على منطقة الشرق الأوسط وزيادة حجم الإستثمارات غير المباشرة فيه عن طريق التوسع في تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية والمعونات الحكومية بما يتناسب مع إجمالي الإنتاج القومي في اليابان، واعتبر التقرير مثل هذه الخطوة ضرورة استراتيجية ملحة.

وبنت اليابان موقفها السياسي من قضية الشرق الأوسط على أساس ما يرتبط بالمنطقة من مصالح بترولية فورد بالكتاب الأزرق الخاص بالعلاقات الخارجية (1971-1972) أن اليابان " .. تأمل في أن يتحقق سلام عادل ودائم في المنطقة على أساس قرارات مجلس الأمن الصادرة في نوفمبر 1967، وهي لاتنخر وسعا في التعاون من خلال الأمم المتحدة بكل الوسائل من أجل تحقيق هذه الغاية، لأن منطقة الشرق الأوسط ذات أهمية قصوى لليابان بإعتبارها مصدرا للبتترول، واستقرارها سياسيا وتطورها إقتصاديا يهم اليابان بالدرجة الأولى، ولذلك تحرص الحكومة اليابانية على الإحتفاظ بعلاقات

وطيدة مع تلك البلاد وعلى تنمية تلك العلاقات من خلال النشاط الإقتصادي والتعاون التكنولوجي وذلك لضمان البترول والمساهمة - في نفس الوقت- في تطوير المنطقة وتحقيق الاستقرار بها.¹⁴

ونستنتج من ذلك:

- 1- أن البترول هو كل مايعنى اليابان في المنطقة، وما دامت تضمن الحصول على الكميات اللازمة من البترول بانتظام فلا يعنها أن توسع نطاق إستثماراتها -ومن ثم مصالحتها- بالمنطقة خارج حدود دائرة البترول إلا بقدر اليسير الذي يسند المصالح البترولية اليابانية. ولذلك كان حجم المعونات الحكومية والتسهيلات الائتمانية المقدمة لدول المنطقة أقل بصورة لايمكن مقارنتها بما تقدمه اليابان لدول جنوب شرقي آسيا، فقد قدمت اليابان لتلك الدول تسهيلات ائتمانية بلغت قيمتها 488,960,000 دولار في عام 1970 في مقابل 24,577,000 دولار لدول الشرق الأوسط في العام نفسه. أما المعونات الحكومية فلم تتجاوز 13,477,000 بالنسبة للشرق الأوسط، في مقابل 364,801,000 دولار لجنوب شرقي آسيا في نفس العام.¹⁵ وبذلك يتضح بجلاء الطابع الأمبريالي لهذا النوع من الإستثمارات فمنطقة جنوب شرقي آسيا كانت خاضعة للنفوذ الياباني وتسعى الإحتكارات اليابانية اليوم إلى السيطرة عليها إقتصاديا.
- 2- حين بدأت أزمة الطاقة تلوح في الأفق مع مستهل عام 1970، بدأت اليابان تفكر في تدعيم مصالحتها عن طريق توثيق علاقتها بدول المنطقة وزيادة حجم المعونات الإقتصادية والفنية المقدمة لها، ولكن ذلك لم يتجاوز حدود التفكير النظري إلى واقع التطبيق العملي.
- 3- حددت اليابان موقفها السياسي بالنسبة لقضية الشرق الأوسط على أساس ضرورة تأمين وصول البترول إليها لضمان إستمرار نموها الإقتصادي، فالقضية في حد ذاتها لا تعنيها من قريب أو بعيد، وإنما كل ما يعنها أن لا تعترض عملية إمدائها بالبترول أي عوائق، ومن ثم جاء حرصها على تحقيق السلام في المنطقة دون شجب العدوان الإسرائيلي أو المطالبة بالنسحاب إسرائيلي من الأرض التي إحتلتها في 1967 أو الإشارة إلى حقوق شعب فلسطين.

ولذلك حين استخدم العرب سلاح البترول خلال حرب أكتوبر 1973 أسرعت اليابان بإعادة النظر في موقفها السياسي بما يتناسب مع الظروف الراهنة فقد كان خفض إنتاج البترول العربي "صدمة" أصابت الإقتصاد الياباني، فتأثرت واردات اليابان من البترول الخام تأثيرا كبيرا نتيجة هذه الإجراءات، وترتب على ذلك إنخفاض التعدين والإنتاج الصناعي في الشهور الأربعة من ديسمبر 1973 إلى مارس 1974 بنسبة 20% وذلك بالمقارنة مع الشهور الأربعة السابقة عليها، حتى أن نسبة الزيادة في التعدين والمنتجات الصناعية لم تزد عن 7% وهي نسبة تقل كثيرا عن توقعات الحكومة التي كانت تتظر أن تصل الزيادة إلى 12%، هذا بالإضافة إلى ما تحمله الإقتصاد الياباني نتيجة إرتفاع أسعار البترول والتضخم وإرتفاع تكاليف المعيشة إرتفاعا جنونيا.¹⁶ وقد شرعت الحكومة اليابانية للعمل على إيجاد حل لمشكلة التضخم عن طريق تخفيض معدلات الإنتاج الصناعي للوصول بالنمو الإقتصادي إلى نسبة 2,5% في عام 1974، وذلك بعد أن كانت نسبة النمو الإقتصادي قد بلغت 7% في عام 1972.¹⁷

وقد ميزت الدول العربية عند خفض إمداداتها البترولية بين الدول المستهلكة للبترول على أساس موقفها من قضية الشرق الأوسط، وكان طبعها أن تكون اليابان ضمن مجموعة الدول التي تقرر تطبيق الخفض عليها. ولكن الحكومة اليابانية أعلنت سياسة جديدة تجاه أزمة الشرق الأوسط نصت على عدم جواز الإستيلاء على أية أرضى أو إحتلالها بالقوة، وطالبت إسرائيل بالنسحاب من الأرضى المحتلة في حرب يونيو 1967، وإعترفت بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفق قرارات الأمم المتحدة، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، كما شجبت إحتلال إسرائيل للأراضي العربية وأعلنت أنها قد تضطر إلى إعادة النظر في سياستها تجاه إسرائيل حسب التطورات في المستقبل، وحثت إسرائيل على الإلتزام بالمبادئ الأساسية لتحقيق حل عادل ودائم، وكانت النتيجة الطبيعية لهذا التطور الجذري في موقف اليابان من قضية الشرق الأوسط أن قررت الدول العربية معاملة اليابان كدولة صديقة.

وانعكس هذا التطور على إتجاه الإستثمارات اليابانية بالمنطقة، فبعد أن كان التركيز شديدا على الإستثمارات المباشرة في قطاع البترول وحده بالإضافة إلى التجارة وهي محدودة الحجم نسبيا، بدأت اليابان تعطي المزيد من إهتمامها للمنطقة، فقدمت القروض والتسهيلات الائتمانية لمصر والعراق وسورية بسخاء، وأصبح هناك إقبال من الإحتكارات الرأسمالية اليابانية - بتشجيع من الحكومة - على إرتياد مجالات جديدة لإستثمار رؤوس الاموال في مشروعات التنمية الخاصة ببلاد المنطقة مع التركيز على المشروعات التي تعود بالنفع على المصالح اليابانية بصورة مباشرة، فقدمت شركة بنتا أوشن Penta ocean اليابانية عرضا للمساهمة في تطهير قناة السويس ثم تعميقها بحث تستقبل السفن الكبيرة التي تزيد حمولها عن 70 ألف طن، وقدمت الحكومة اليابانية قرضا لتغطية هذه العملية قدره 130 مليون دولار لمرحلة التطهير

Foreign Ministry: Diplomatic Blue Book, Review of Foreign Relations, April 1971 – March 1972, pp 14

110

¹⁵ الخارجية اليابانية، تقرير عن مجرى الإستثمارات اليابانية في الشرق الأوسط عام 1970، ص 9.

¹⁶ Middle East Economic Digest, London Jan.1974

¹⁷ Newsweek, Jan. 21, 1974

وحدها بفائدة 2% تسدد على 25 سنة تبدأ بعد سبع سنوات من تقديم القرض. ولاريب أن التجارة اليابانية ستستفيد كثيرا من إعادة فتح قناة السويس، فقد أدى إغلاقها بعد حرب 1967 إلى زيادة أسعار النقل البحرى بنسبة 8%، وهو عبء زاد من تكلفة البضائع اليابانية المصدرة إلى أوروبا. وبالإضافة إلى هذا القرض قدمت قروض أخرى خاصة بالمساهمة فى مشروعات النقل والمواصلات، وعروض لتأسيس شركات لصيد الأسماك، وأخرى لإقامة مشروعات صناعية وتجارية بالمنطقة الحرة المزمع إنشاؤها ببورسعيد.

وإذا كانت اليابان قد غيرت من طابع استثماراتها فى المنطقة نتيجة لحرب أكتوبر، فلم يعد الإستثمار فى مجال البترول هو حجر الزاوية فى المصالح اليابانية بالشرق الأوسط، وإنما تنوعت مجالات الإستثمار، وأصبحت اليابان تبنى إهتماما خاصا بمساعدة دول المنطقة على إنجاز بعض مشروعات التنمية، فإن هذه التطورات كلها يكمن وراءها حرص اليابان على ضمان إستمرار إمدادات البترول العربى التى وصفها تاكيو فوكودا Takeo Fukuda وزير مالية اليابان بأنها تمثل بالنسبة لبلادها "مسألة حياة أو موت".

وهكذا وجدت الإحتكارات اليابانية نفسها مضطرة إلى الإستجابة لنصائح الخبراء الذين كانوا يحذرون دائما من مغبة إغفال مصالح البلدان المضيفة وعدم مراعاة المساهمة فى تطويرها إقتصاديا وفنيا أو المشاركة فى مشروعات التنمية حتى لا يكون المستثمر اليابانى مجرد "حيوان إقتصادى لا يربى مصالح وتقاليده الشعوب المضيفة ويعيش للتجارة والتجارة وحدها".¹⁸ ولعل المصالح اليابانية فى الشرق الأوسط تكون قد استفادت من تجربة الرفض العنيف للمصالح اليابانية من جانب شعوب جنوب شرقى آسيا وبصفة خاصة تايلاند وأندونيسيا، ومن ثم تحاول أن تتوقى مواجهة متاعب مماثلة فى الشرق الأوسط بتعديل أسلوبها فى إطار المصالح الإستراتيجية للإحتكارات اليابانية.

¹⁸ حول الآراء التى طرحها الخبراء الإقتصاديون والدبلوماسيون بهذا الصدر انظر :

Kawata Tadashi: Japan's Responsibility for Economic Co-operation, Japan Quarterly, Jan. 1972, pp. 1-8.

وانظر أيضا :

The oriental Economist : Japan Economic Year Book 1972, p.229